دعوا دول المنطقة إلى التعاون وتوحيد الجهود

مشاركون: ندرة الموارد المائية عامل لعدم الاستقرار السياسي

متحدثون في الجلسة

جانب من الحضور

■ تصوير - عباس علي

أكد مشاركون في مؤتمر إثراء المستقبل الاقتصادي للشرق الأوسط حاليًا على أهمية التعاون بين دول المنطقة لمواجهة الانخفاض في الموارد المائية من خلال رسم استراتيجيات مشتركة تضمن الأمن المائي لدول المنطقة.

وتطرق المشاركون في الجلسة السابعة المعنونة «أمن المياه في الشرق الأوسط» إلى أن ندرة الموارد المائية للدولة تشكل عاملا لعدم الاستقرار السياسي كون عدم توفر المياه يؤدي إلى انخفاض في الإنتاج الزراعي الذي يشكل مورد رزق للغالبية العظمى من مواطني الدولة مما يشجع الهجرة وسخط الشعوب الأمر الذي يؤدي بدوره إلى عدم الاستقرار السياسي للدولة.

كتب هيثم حسام الدين

أدار الجلسة سنديب واسليكار، رئيس مجموعة الرؤى الاستراتيجية (SFG) وتحدث فيها كل من السيد يسر ياكيس، نائب برلماني ووزير خارجية سابق، والدكتور سليم كاناقاغو، رئيس هيئة مياه الليطاني . لبنان، ورعد جليل، المدير العام، وزارة المياه، العراق، والسفير جان دانيل روش، المبعوث الخاص للشرق الأوسط، وزارة الخارجية . سويسرا، وفرانسوا منجر، رئيس دائرة مبادرة المياه، الوكالة السويسرية للتنمية والتعاون، إدارة الشؤون الخارجية، سويسرا.

وقال سنديب واسليكار رئيس مجموعة الرؤى الاستراتيجية إن الموارد المائية في منطقة الشرق الأوسط تعاني من تراجع متواصل لمواردها المائية دعيا دول المنطقة إلى التعاون وتوحيد الجهود لتحقيق أمن المياه لديها، وأوضح أنه في حال تواصلت الموارد المائية بالمنطقة في التقلص فإن أزمة إنسانية تلوح في الأفق بالمنطقة.

وأضاف «ستواجه المنطقة أزمة حقيقية خلال الأعوام الثلاثين القادمة حيث من المنتظر أن تتقلص الموارد المائية بما بين 25 و35% في المنطقة ما سيؤدي إلى انخفاض إنتاج الحبوب يصل إلى 30% وهذا يعني انخفاض موارد المزارعين الذين في حقيقة الأمر يمثلون الطبقة الأفقر وسيترتب على ذلك موجة من الهجرة وعدم الاستقرار السياسي لتتحول بعد ذلك إلى أزمة إنسانية».

وأضاف سنديب: «بالنظر إلى هذه السناريوهات فإننا حاليًا في مرحلة الأزمة السياسية ونحن بذلك على مشارف أزمة إنسانية بسبب تقلص الموارد المائية في المنطقة».

وأوضح رئيس مجموعة الرؤى الاستراتيجية أن واحدًا من أكبر الأنهار في المنطقة وهو النهر الرابط بين فلسطين وإسرائيل يعاني من تراجع في موارده حيث فقد 7% من حجم تدفقه من المياه خلال السنوات الأخيرة الماضية».

من جهته دعا الدكتور سليم كاناقاغو رئيس هيئة مياه الليطاني بلبنان البلدان التي تجمعها مواردها المائية في دائرة جغرافية موحدة إلى التفاوض والتعاون من أجل تقريب وتحديد مصالح مشتركة تمثل منصة انطلاق لتعاون مثمر في مجال حماية وتطوير الموارد المائية.

وقال د. سليم إنه لا يمكن أن تعالج مسألة أمن المياه وحماية الموارد المائية بشكل فردي، بل يجب جمع عدة منابع مياه تتميز بقربها الجغرافي من بعضها ومعالجة المسالك بطريقة أكثر شمولية.

وأوضح د. سليم أن المنطقة العربية تضم أكثر من 27 دولة وكلها تسعى إلى حماية مصالحها الخاصة، مشيرًا إلى أن هناك حوارًا واتصالات بين هذه الدول لكنها تفتقر إلى مناخ حقيقي للثقة المتبادلة بينها بما يجعلها تسعى إلى تحقيق مصالحها الخاصة بدل النظر إلى المصلحة المشتركة في إطار المجموعة. وقال: «على دول المنطقة أن تحشد الإرادة السياسية نحو تحقيق المصلحة المشتركة بين دول تجمعها دائرة جغرافية معينة تدور حول منابع المياه المتوفرة بهذه المنطقة». لافتًا إلى أن التفاوض والحوار بين هذه الدول يشير إلى تواجد الإرادة للوصول إلى اتفاق والذي يجب تطويره خطوة بخطوة لأنه قائم على احتياجات ورؤى معينة.

وأضاف: «من المهم أن يتم التنسيق الجهوي لدول المنطقة على المستوى الإداري والتنظيمي والقانون لاستغلال المياه».

وأشار رئيس هيئة مياه الليطاني بلبنان في مثال إلى عدم نجاح تطبيق اتفاقية الأمم المتحدة المصادق عليها في عام 1979 من قبل 104 دول حيث لم تسجل حتى اليوم سوى اعتماد 22 دولة فقط لهذه الاتفاقية نظرًا للوقوف على عدة إشكاليات تتضمن ضبابية المصطلحات المستعملة فيها.

وأعقب سنديب واسليكار الذي يترأس الجلسة على مداخلة د. سليم بالقول إنه يجب تحديد دوائر للتعاون تجمع عددًا محدودًا من الدول يكون لها التنسيق السياسي والتعاون. مشيرًا كمثال على ذلك إلى أنه منذ عام 2008 كان هناك تطورات إيجابية بين تركيا والعراق وسوريا على الأقل على مستوى تحرك هذه البلدان، وتم التوصل إلى اتفاقات لتبادل البيانات وتنسيق الجهود وتحسين المعلومات والتوصل إلى استراتيجية موحدة لمواجهة تحديات تغير المناخ وتقلص الموارد المائية، كما أن هناك اتفاقية بين تركيا وسوريا فيما يخص المياه وباستثناء ذلك فإن بقية الاتفاقيات لا يتم تطبيقها على أرض الواقع.

وفي هذا السياق قال يسر ياكيس نائب برلماني ووزير خارجية تركيا سابق: إن تركيا توصلت إلى هذه الاتفاقيات في إطار الإعداد لانضمامها إلى الاتحاد الأوروبي حيث يمثل إنشاء مخطط شامل لتأمين مصادرها من المياه أحد شروط الانضمام إلى الاتحاد الأوروبي.

وإلى جانب هذه الاتفاقيات الدولية عملت تركيا على تنسيق وتحقيق التناغم بين مختلف مناطقها الداخلية التي تعرف كميات متفرقة من الأمطار وإعادة توزيعها حسب احتياجات كل منطقة.

وعلى الصعيد الدولي أوضح يسر أن تركيا توصلت في الأيام القليلة الماضية إلى اتفاق لتقديم المعلومات إلى العراق حول منبع المياه التي تصب في هذه الأخيرة، وقال إن تركيا في مرحلة لاحقة ستحتاج إلى معلومات من دول المصب لكنها لاقت عدم تعاون من هذه الأخيرة لعدم توفر المعلومة حول مصير المياه التي تصلها من عندها، ودعا يسر إلى الانتقال لمرحلة جديدة من التعاون الجدي توفير الإرادة والآلية السياسية وطريقة متابعة لكي لا تتعقد العملية على مستوى التطبيق الفعلي.

إلى ذلك قال رعد جليل مدير عام بوزارة المياه العراقية: «نحن في العراق نبارك كل الجهود الإقليمية التي تصبو إلى التعاون المثمر بين الدول لتنمية واستثمار الموارد المائية وهذا الجهد يصب في تقارب الرؤى بين الدول المتشاركة في نهر واحد». وأوضح رعد أن العراق تعاني من انخفاض في جودة المياه ووفرتها، مشيرًا إلى أن منطقة البصرة وشط العرب في العراق تعاني حاليًا من ندرة مياه الشرب، لافتًا إلى أن تطوير طرق استغلال المياه في دول المنبع أدى إلى تراجع كميات ونوعية المياه المتدفقة في نهر الفرات بالعراق بنسبة 30% مقارنة بالسنوات الماضية وبنسبة 50% في نهر دجلة.

وبين رعد جليل أنه إلى جانب عمليات التطوير فإن انحباس الأمطار والتغير المناخ لعبا دورًا في تقلص تدفقات المياه بنهري دجلة والفرات. كما تراجع حجم تخزين المياه في العراق إلى مستوى 20% من طاقة التخزين القصوى للبلاد مشيرًا إلى أنه لولا سقوط الأمطار في الأيام القليلة الماضية لكان واقع البلاد كارثي وأصيبت بالجفاف ما يشكل خطورة على العراقيين حيث شهدت عدة مناطق في جنوب العراق هجرة أهلها بسبب ندرة المياه فيها.

وقال رعد: «بالرغم من تطور العلاقات العراقية التركية ومع سوريا فإن هذا التطور يسير بشكل بطيء لاختلاف الرؤى في استخدام المياه بدول المنبع.